طالبوا البنوك بتوفير مزايا وحوافز خاصة .. متقاعدون ومحامون:

شروط منح القروض للمتقاعدين تحتاج إعادة نظر

إعادة الجدولة ضرب من الخيال ومعدل الفوائد لا يراعي فئة المتقاعدين

تعتبر مسألة الحصول على قرض من البنوك من الأمور الهامة في حياة كل إنسان بشكل عام والمتقاعد بشكل خاص، حيث كثيرًا ما يفكر المتقاعد في بدء عمل جديد وتنفيذ مشروع خاص له بعد التقاعد، ومن ثم يكون اللجوء إلى البنوك للحصول على قرض تمويلي هو السبيل الوحيد لكي يبدأ المتقاعد حياته العملية الجديدة التي يرغب فيها.

ولكن هذه الأحلام قد تتكسّر على واقع صعب، وهو صعوبة توفير المال من خلال الحصول على القرض المطلوب من البنوك وبفائدة مناسبة تتوافق مع ظروف المتقاعد، الذي يبحث عن حياة جديدة بدلًا من الركون للراحة، وكأن حياته انتهت بعد التقاعد، حيث يجد المتقاعد نفسه أمام معضلة كبيرة في التعامل مع البنوك التي تضع شروطًا صعبة.

ومن هذا المنطلق طالب عدد من المتقاعدين والمحامين بضرورة أن تكون هناك معاملة خاصة من قبل البنوك بالدولة تجاه المتقاعدين الذين أفنوا حياتهم في سبيل خدمة الوطن، لافتين إلى أن الدولة مشكورة وفرت لهم حياة كريمة من خلال رواتب هيئة التقاعد والمعاشات، ولكن الأمر لا يخلو أن تتطلب معيشة كل فرد من المتقاعدين

Public

متطلبات أخرى تستلزم وجود المزيد من المال ومن ثم يلجأ الكثير من المتقاعدين للاقتراض.

وقالوا إن النظام الحالي للبنوك لا يراعي المتقاعدين على الإطلاق بل نجد أن هناك حالة من التعنت بالنسبة للشروط والقوانين التي تتذرع بها البنوك لإقراض المتقاعدين، كما أنه في حال إقراض المتقاعد أي قرض فإن مسألة إعادة الجدولة أو تخفيض الأقساط أو تقليل نسبة الفائدة على القرض تعد ضربًا من الخيال في حق هذه الفئة التي يجب أن تنال المزيد من الحوافز والرعاية الخاصة حتى يكون هذا الأمر خير مثال للوفاء تجاه المتقاعدين.

وتساءلوا لماذا لا تقوم البنوك بعمل إطار قانوني خاص بهذه الفئة الهامة بالدولة، خاصة وأن أعدادهم ليست كبيرة، وبالتالي فإنه يمكن أن تكون لهم معاملة خاصة في إطار حرص الدولة على توفير معاملة خاصة وكريمة للمتقاعدين، لافتين إلى أنه من المعروف أن جميع القروض التي تمنحها البنوك لأي فرد في المجتمع سواء مواطنًا أو مقيمًا، موظفًا أو متقاعدًا، يتم التأمين عليها، ويتم خصم قيمة التأمين من القرض، أي أنه لا مجال للخوف من ضياع القرض، فهو مضمون من قبل شركات التأمين، وبالتالي فلابد أن يتم إعادة النظر في قانون البنوك ومعاييرها التي يتم على أساسها منح القروض للمتقاعدين.

Public

عبدالرضا اللنجاوي:

ضرورة وضع إطار قانوني خاص بالمتقاعدين

طالب المتقاعد عبدالرضا اللنجاوي بوضع إطار قانوني خاص بالمتقاعدين فيما يتعلق بالحصول على القروض من البنوك، خاصة وأن أعدادهم ليست كبيرة، وبالتالي فإنه يمكن أن تكون لهم معاملة خاصة في إطار حرص الدولة على توفير معاملة خاصة وكريمة للمتقاعدين، مشيرًا إلى أنه من المعروف أن جميع القروض التي تمنحها البنوك لأي فرد في المجتمع سواءً كان مواطنًا أو مقيمًا موظفًا أو متقاعدًا، يتم التأمين عليها ويتم خصم قيمة التأمين من القرض، أي أنه لا مجال للخوف من ضياع القرض حيث إنه مضمون من قبل شركات التأمين وبالتالي فلابد أن يتم إعادة النظر في قانون البنوك ومعاييرها التي يتم على أساسها منح القروض للمتقاعدين.

وتابع: لابد أن تكون هناك معاملة خاصة من قبل البنوك بالدولة تجاه المتقاعدين الذين أفنوا حياتهم في سبيل خدمة الوطن، لافتًا إلى أن الدولة مشكورة وفرت لهم حياة كريمة من خلال رواتب هيئة التقاعد والمعاشات، ولكن الأمر لا يخلو أن تتطلب معيشة كل فرد من المتقاعدين متطلبات أخرى تستلزم وجود المزيد من المال ومن ثم يلجأ الكثير من المتقاعدين للاقتراض.

ولفت إلى أن النظام الحالي للبنوك لا يراعي المتقاعدين على الإطلاق، بل نجد أن هناك حالة من التعنت بالنسبة للشروط والقوانين التي تتذرع بها البنوك لإقراض المتقاعدين، كما أنه في حال إقراض المتقاعد أي قرض فإن مسألة إعادة الجدولة أو

Public

تخفيض الأقساط أو تقليل نسبة الفائدة على القرض تُعد ضربًا من الخيال في حق هذه الفئة التي يجب أن تنال المزيد من الحوافز والرعاية الخاصة حتى يكون هذا الأمر خير مثال للوفاء تجاه المتقاعدين.

وتابع: إنه حصل على قرض من البنك وكان يرغب في إعادة جدولته وزيادة المبلغ ولكن البنك رفض ذلك ولم يقدم أي تسهيلات تساهم في مساعدته ومنحه المزيد من المال، لافتًا إلى أن البنوك تتذرع براتب هيئة التقاعد وأنها تمنح القروض في إطار هذا الراتب وما يمكن أن يغطيه منها فقط بحيث لا يزيد القسط الشهري للقرض على نصف راتب التقاعد.

علي لحدان:

ارتفاع نسبة الفائدة تعطل المتقاعد عن مشروعاته الخاصة

يؤكد المتقاعد علي لحدان أن قروض البنوك للمتقاعدين تحتاج إلى إعادة دراسة وبحث لتراعي حاجة هذه الفئة الهامة في المجتمع، لافتًا إلى أن اشتراطات منح القروض ومعدل الفائدة الذي يتم احتسابه على القرض لابد أن تتغير حيث إن الكثير من المتقاعدين قد يعزفون عن الحصول على القرض نتيجة ارتفاع معدل الفائدة.

ولفت إلى أنه في بعض الأحيان نجد أن معدل الفائدة على القرض الذي يتم منحه للمتقاعد قد يعادل نسبة الربح المتوقعة من المشروع الذي يعتزم المتقاعد البدء فيه من خلال الحصول على

Public

القرض، ومن ثم يعزف المتقاعد تمامًا عن المشروع وعن الحصول على القرض لأنه سيكون بمثابة تحصيل حاصل ولن يجدي الحصول على قرض بهذه الفوائد المرتفعة.

وطالب بضرورة وجود تسهيلات قائمة على دراسة وبحث للواقع الذي يعيشه المتقاعد والمشروع الذي ينوي تنفيذه من خلال دراسات الجدوى، بحيث تكون الفوائد على القرض مناسبة للربح المتوقع، وألا تقتطع الجزء الأكبر من الربح، وبالتالي فإن المتقاعد سوف يجد نفسه مكبلًا بالديون ولن يكون المشروع مجديًا وهو ما قد يؤدي إلى التوقف عن العمل وعدم التفكير في خوض تجربة عملية جديدة بعد التقاعد.

وأكد أن المتقاعدين لهم الحق في الحصول على امتيازات مالية تضمن لهم حياة كريمة، وتأمين مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، لاسيما وأن عددًا منهم لا يزالون ينفقون على أسر بأكملها، فكيف لهم أن يغطوا احتياجات أسرهم الأساسية في ظل عدم وجود مزايا بنكية لهم بل في ظل وجود تعسف من جانب البنوك في منحهم قروضًا بالمبالغ المالية المطلوبة أو تقليل معدل الفائدة أو إعادة جدولة القروض.

وأشار إلى أن رواتب المعاشات التي تصرفها هيئة التقاعد والمعاشات مناسبة جدًّا ولكن هذا الأمر لا يمنع أن تكون هناك مزايا مالية أخرى للمتقاعدين بضمان هذه الرواتب، موضحًا أن الموظفين غير المتقاعدين كثيرًا ما يلجؤون لأخذ القروض البنكية على الرغم من الرواتب العالية التي يحصلون عليها وبالتالي فإن أصحاب المعاشات أولى بتوفير مزايا بنكية لهم.

==========

Public

عبدالرحمن الجفيري:

المتقاعدون لهم الحق في معاملة مميزة للحصول على القروض قال المحامي عبدالرحمن الجفيري إن مسألة منح قروض للمتقاعدين ليست متوقفة تمامًا ولكنها تتم وفق معايير وشروط وإجراءات لمنح القروض سواء كانت قروضًا عقارية أو تمويلية، لافتًا إلى أن هناك معايير معينة للقروض تقوم البنوك بتطبيقها على المتقاعدين بشكل خاص، موضحًا أن هناك ضمانات لهذه القروض وهي راتب التقاعد والمعاشات الذي يتم صرفه للمتقاعد.

وأشار إلى أن الجهات المسؤولة بالدولة يجب أن تعمل على وضع التسهيلات الخاصة بمنح القروض للمتقاعدين، وإيجاد آلية لهذا الأمر للقضاء على شكوى بعض المتقاعدين من عدم وجود تسهيلات خاصة بهم، بل إن البعض يؤكد وجود عقبات صعبة أمام هذا الأمر حتى بات مستحيلًا في كثير من الأحيان.

وتابع: إن المتقاعدين، سواء المتقاعدين مبكرًا أو غير المبكر، كان لهم دور أساسي فيما وصلت إليه قطر من تنمية وتطور في جميع المجالات، ومن ثم فلابد من رد الجميل لهذه الفئة التي تمثل آباءنا وأجدادنا، وأبسط شيء بالنسبة لهم هو تيسير الأمور مع البنوك فيما يتعلق بموضوع القروض.

ولفت إلى أن منح القروض للمتقاعدين يتم وفق شروط محددة، ويقوم المتقاعد باستيفائها جميعًا من خلال شهادات تثبت وجود راتب التقاعد وغيرها من الوثائق

Public

الورقية المطلوبة، وبالتالي فإنه لابد من وضع قوانين جديدة تنظم هذا الأمر والتي يمكن من خلالها أن يحصل المتقاعد على القروض التي تغطي متطلبات معيشته.

وأشار إلى أن قانون التقاعد في دولة قطر يُعد من أفضل التشريعات التي تكفل توفير حياة كريمة للمتقاعدين، ولكن لا مانع من النظر في القوانين بالدول المحيطة أو دول العالم، ودراسة نماذج القوانين التي يتم تطبيقها على المتقاعدين في مسألة منح القروض للمتقاعدين، والتي يمكن من خلالها أن تحل الكثير من المشكلات التي يواجهها المتقاعدون في معيشتهم.

وتابع الجفيري: إنه الوقت الذي نطالب فيه بقانون وتشريعات خاصة من قبل الجهات المسؤولة بالدولة تجاه المتقاعدين فيما يتعلق بمسألة القروض، لأنه يجب أن نراعي مصالح البنوك وأنها تعمل وفق نهج وقانون محدد لضمان حقوق المودعين بالبنوك ومن ثم فلابد من العمل على وضع تشريعات متوازنة تكفل توفير تسهيلات للمتقاعدين وفي الوقت نفسه تحافظ على انضباط العمل بالبنوك وفق قوانينها وإجراءاتها الخاصة.

Public

يوسف الزمان:

البنوك مطالبة بقواعد استثنائية للتعامل مع المتقاعدين

أكد المحامي يوسف الزمان أن المتقاعد حاليًّا بالنسبة للبنوك يتم معاملته مثل جميع فئات المجتمع، وهو ما يجب أن يتغير، حيث لابد أن يتميز بمعاملة خاصة أسوة بما يحدث في الكثير من دول العالم التي توفر لهذه الفئة إطارًا قانونيًّا يمنحهم معاملات خاصة ومزايا في الكثير من الخدمات في جهات الدولة المختلفة ومن بينها التعاون مع البنوك.

ولفت إلى أن مثل هذا الإطار القانوني غير مطبق في قطر، حيث يجب إصدار تشريع خاص بمعاملات كبار السن فوق السن يتضمن الامتيازات والمعاملات التي يجب أن يوفرها لهذه الفئة.

وتابع: إنه يجب على البنوك الوطنية العاملة في الدولة أن تراعي في تعاملاتها مع المتقاعدين قواعد استثنائية بحيث يحصل المتقاعد على تمويل أو قرض من البنك بإجراءات سهلة وبفوائد تشجيعية حتى يستطيع المتقاعد أن يستفيد من راتبه التقاعدي بأقل خصم منه في حال الحصول على القرض، موضحًا أن هذا الأمر متعارف عليه في معظم الدول ضمن تشريعات تحدد لكبار السن مزايا عديدة في تعاملهم مع البنوك سواء مع المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الخاصة.

ولفت إلى ضرورة النظر إلى المتقاعدين بشكل استثنائي وإنساني طالما توافرت للبنك الضمانات اللازمة، خاصة وأن جميع القروض يتم التأمين عليها من قبل شركات التأمين، ومن ثم فلا

Public

يجب وضع العراقيل أمام كبار السن في الحصول على القروض أو إعادة جدولتها بدعوى تقدمهم في العمر واجتيازهم لسن السبعين أو فوق ذلك.

ولفت إلى أنه ليس كل متقاعد قادرًا على تسيير أموره المعيشية، فالبعض لا يزال عليه التزامات كثيرة ولابد من العمل على إيجاد حلول جذرية مع البنوك لمنحهم قروضًا يتم استقطاعها من راتب المتقاعد، مضيفًا أن بعض المتقاعدين يرغبون في بناء مشروعات استثمارية خاصة بهم سواء مشروعات كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، وكل هذه المشروعات تحتاج إلى دعم مادي كبير وهذا الدعم يجب أن يكون من خلال البنوك التي لابد أن تقوم بإعداد لائحة خاصة بقروض المتقاعدين.

==========

تقليل الفائدة على القروض والبطاقات الائتمانية للمتقاعدين

أكدت السيدة هبة علي التميمي مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد لمجموعة QNB هناك شروطًا لمنح المتقاعدين قروضًا وهي أن يتم تحويل راتب المتقاعد إلى بنك QNB على أن لا يتعدى إجمالي الاستقطاعات 50% من إجمالي راتب التقاعد المحول للبنك، لافتة إلى أنه إذا كان المتقاعد يرغب في الحصول

Public

على قرض شخصي، أو قرض سيارة أو قرض التأجير حتى التملك، فإن الحد الأقصى للقرض يصل إلى مليوني ريال قطري شاملا الفوائد، أما بالنسبة للقروض العقارية، فإننا نقدم حتى 12 مليونًا و500 ألف ريال قطري، غير شاملة للفوائد.

وحول توفير خدمات خاصة للمتقاعدين، قالت هبة التميمي إن بنك QNB يقدم خصمًا قدره 0.25% تخفيضًا على سعر الفائدة الحالي للقروض، سواءً كان قرضًا شخصيًّا أو قرض سيارة أو تأجيرًا حتى التملك أو قرضًا عقاريًّا، أما فيما يخص البطاقات الائتمانية، فإننا نقدم خصمًا 3% على أسعار الفائدة الحالية (9% سنويًّا عوضًا عن 12%).

ولفتت إلى أنه بالنسبة للودائع، فيمكن للمتقاعدين الاستفادة من نسبة فائدة 0.25% إضافة على الوديعة الثابتة التي تفوق قيمتها 500,000 ريال قطري ومدتها 6 أشهر على أقل تقدير، مع إمكانية سحب الوديعة التي مدتها 6 أشهر أو أكثر بدون غرامة.

وفيما يتعلق بالحالات التي يتم فيها إسقاط القرض عن المتقاعد، قالت التميمي إنه لا توجد حالات لإسقاط القروض عن المتقاعد إلا في حالة الوفاة فقط.

وحول انتقاد البعض لوضع شروط تعجيزية تفرضها البنوك على المتقاعدين فوق الستين لإقراضهم، قالت هبة التميمي إنه يحق للعميل المتقاعد أو غير المتقاعد تقديم طلب قرض شخصي حتى سن 65 سنة من تاريخ استحقاق القرض وحتى سن 70 سنة من تاريخ استحقاق القرض، للقرض العقاري ولا يوجد حد أقصى للسن في حالة قرض السيارة أو التأجير حتى التملك.

Public

يوسف المراغي:

شركات التأمين تشترط ضمانات إضافية في حال تجاوز المتقاعد 65 عامًا نفى السيد يوسف إبراهيم المراغي مدير إدارة كبار العملاء وإدارة الثروات بالبنك الدولي الاسلامي وجود شروط تعجيزية خاصة بالمتقاعدين من أجل منحهم القروض التي يحتاجون إليها، لافتًا إلى أن شركات التأمين فقط هي التي تقبل بالتأمين على المديونيات حتى عمر 65 عامًا وأنه في حال تجاوز المتقاعد هذه السن فإنها تطلب ضمانات إضافية مثل وجود كفيل أو رهن عقاري.

وأكد عدم وجود شروط خاصة بمنح المتقاعدين للقروض سوى تحويل رواتبهم إلى البنك موضحًا أن المتقاعدين تنطبق عليهم نفس الشروط التي يتم تطبيقها بالنسبة للتمويل الشخصي لغير المتقاعدين بحد أقصى 2 مليون ريال على أن يتم السداد خلال 6 أعوام وألا يزيد القسط الشهري على 75% من الراتب الإجمالي للمتقاعدين.

وأضاف أنه يتم إسقاط الديون عن المتقاعدين في حالات قليلة وهي الوفاة أو العجز الكلي لا قدر الله وذلك في حال كانت المديونية مؤمنًا عليها فيما يعرف باسم التأمين التكافلي.

Public